تحليل مقارن لأثر بنية النظام السياسي في تحقيق الاستقرار المؤسسي بالدول الريعية: (دراسة حالة دول الخليج العربية وليبيا)

د. ناصر عبد الله عون*
قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا "الخمس"، الخمس، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): kosioun2014@gmail.com

A Comparative Analysis of the Impact of Political System Structure on Institutional Stability in Rentier States: A Case Study of the Arab Gulf States and Libya

Dr. Nasser Abdullah Aoun *
Department of Political Science, Libyan Academy for Graduate Studies "Al-Khums", Al-Khums, Libya

Received: 12-03-2025; Accepted: 13-05-2025; Published: 25-05-2025

الملخص:

تُعد إشكالية الاستقرار المؤسسي في الدول الريعية من القضايا المحورية في الدراسات السياسية المعاصرة، خاصة في ظل التفاوت الواضح بين دول تتشابه في بنيتها الاقتصادية لكنها تختلف في مدى تماسك مؤسساتها. وتُسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين نمط النظام السياسي ودرجة الاستقرار المؤسسي في سياق ريعي، من خلال مقارنة تجربة دول الخليج العربي، التي حافظت نسبيًا على استقرار مؤسساتها، بالحالة الليبية التي شهدت تفككًا مؤسسيًا حادًا بعد 2011. وتسعى الدراسة لفهم مدى تأثير بنية النظام السياسي على بناء المؤسسات واستمراريتها في ظل الاعتماد الكبير على الريع، وغياب الممارسات التمثيلية والمساءلة الفعّالة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريعية، النظم السياسية، البناء المؤسسي، الشرعية السياسية، ليبيا ما بعد 2011، الاستقرار السياسي، الانقسام المجتمعي.

Abstract:

The issue of institutional stability in rentier states is a central concern in contemporary political studies, particularly given the clear disparity between countries that share similar economic structures yet differ significantly in the strength and cohesion of their institutions. This study sheds light on the relationship between the type of political system and the degree of institutional stability within a rentier context. It compares the experience of Gulf Arab states—which have relatively maintained institutional stability—with the Libyan case, which has witnessed severe institutional fragmentation since 2011. The study aims to understand the extent to which the structure of the political system influences the building and sustainability of institutions, especially under conditions of heavy reliance on rent and the absence of effective representative and accountability mechanisms.

Keywords: Rentier State, Political Systems, Institutional Building, Political Legitimacy, Post-2011 Libya, Political Stability, Social Fragmentation.

المقدمة

تُظهر الدول الريعية، وفي مقدمتها ليبيا وبعض دول الخليج العربي، تباينًا ملحوظًا في مستويات الاستقرار المؤسسي، على الرغم من تقاربها النسبي في البنية الاقتصادية المعتمدة بشكل أساسي على الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط. هذا التفاوت يثير إشكالية بحثية محورية تتعلق بمدى تأثير شكل النظام السياسي القائم في كل دولة على قدرتها في الحفاظ على تماسك مؤسساتها الرسمية، أو على العكس، التسبب في تفككها.

فبينما استطاعت بعض الأنظمة الخليجية، بحكم بنيتها السياسية المستقرة نسبيًا، الحفاظ على نمط مؤسسي متماسك وفاعل، لا تزال ليبيا منذ عام 2011 تعاني من اضطراب بنيوي حاد في مؤسساتها السياسية والإدارية، نتيجة لتفكك السلطة المركزية وتعدد مراكز القرار، وانعدام توافق وطني حول شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي.

إن هذا التباين يسلط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه البنية السياسية في تأمين ديمومة المؤسسات، لاسيما في الدول الريعية التي تتميز غالبًا بضعف العلاقة التمثيلية بين الدولة والمجتمع، حيث تستند السلطة إلى منطق توزيع الريع بدلًا من التمثيل الديمقراطي أو المحاسبة المؤسساتية. وبهذا، فإن النظام السياسي يُعد محددًا أساسيًا لمدى رسوخ المؤسسات وفاعليتها، أو لانهيارها في لحظات التحول أو الأزمات.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة بوصفها مقاربة تحليلية تسعى لفهم العلاقة التفاعلية بين طبيعة النظام السياسي – سواء كان ملكيًا، جمهوريًا، مركزيًا أو تشاركيًا – وبين درجة صلابة أو هشاشة المؤسسات العامة، وذلك ضمن السياق الخاص بالدول الريعية التي تواجه تحديات بنيوية وتنموية عميقة، وتعاني في كثير من الأحيان من ضعف في آليات الحوكمة الرشيدة والتوازن المؤسسي.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس التالي:

- ما أثر بنية النظام السياسي على مستوى الاستقرار المؤسسي في الدول الريعية؟ وكيف نفسر التباين بين دول الخليج العربية وليبيا في هذا السياق؟ وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الخصائص الجوهرية للنظم السياسية في دول الخليج وليبيا؟
2. كيف تؤثر طبيعة النظام (ملكي/جمهوري، مركزي/لامركزي، تقليدي/حداثي) في إنتاج مؤسسات مستقرة؟
3. ما دور الإيرادات الريعية في إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمؤسسات الرسمية؟
4. هل يمكن أن تحقق الدول الريعية استقرارًا مؤسسيًا مستدامًا في ظل غياب الديمقراطية التمثيلية؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

- تؤثر بنية النظام السياسي بشكل مباشر على مستوى الاستقرار المؤسسي في الدول الريعية، حيث تساهم الأنظمة المركزية والسلطوية في تقييد نمو المؤسسات، بينما تعزز الأنظمة التشاركية والمهيكلة مؤسسيًا من استقرارها.

وتنبثق منها فرضيات فرعية:

- كلما زادت مركزية النظام السياسي، قلّ مستوى التوازن المؤسسي.
- الأنظمة السياسية ذات الطابع الوراثي (كالملكيات الخليجية) تحقق استقرارًا مؤسسيًا شكليًا يعتمد على الولاء، لا الكفاءة.
- غياب التعددية والمساءلة يقلل من قدرة المؤسسات على البقاء والتكيف في الأزمات.

أهمية البحث

1. نظرية: يسهم في تطوير النقاش حول العلاقة بين الريعية السياسية والاستقرار المؤسسي، ويربط بين الأدبيات الخاصة بالأنظمة السياسية وتلك المتعلقة بالاقتصاد الريعي.
2. عملية: يفيد صنّاع القرار والباحثين في فهم أسباب هشاشة أو استقرار المؤسسات في الدول النفطية، ويساعد في صياغة توصيات إصلاحية ملائمة للبنية السياسية.

أهداف البحث

1. تحليل طبيعة بنية النظم السياسية في الدول الريعية المختارة.
2. مقارنة مستوى الاستقرار المؤسسي في دول الخليج وليبيا.
3. استكشاف تأثير الريع النفطي على شكل المؤسسات واستمراريتها.
4. تقديم تصور نظري وتطبيقي حول العلاقة بين السلطة والهيكل المؤسسي في الدول الريعية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل الفروقات والخصائص المشتركة بين الحالة الخليجية والحالة الليبية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي لتفكيك مكونات النظام السياسي في كل نموذج، والاستعانة بالمنهج التركيبي في صياغة الإطار النظري والتفسيري للعلاقة بين الريع وبنية الدولة.

تقسيم البحث

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المحور الثاني: النظم السياسية في الدول الريعية المختارة

المحور الثالث: أثر بنية النظام السياسي على الاستقرار المؤسسي

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تُعد بنية النظام السياسي من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، إذ تعكس طبيعة توزيع السلطة وآليات صنع القرار داخل الدولة. وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا في الأدبيات السياسية، حيث تنوعت المقاربات التي تناولته بين النظرية الكلاسيكية والبناء المؤسساتي والتحليل البنيوي. في هذا الإطار، يسعى هذا المحور إلى توضيح مفهوم بنية النظام السياسي، واستعراض أبرز التحولات التي طرأت عليه في الفكر السياسي المعاصر.

أولًا: مفهوم بنية النظام السياسي وتطوره في الأدبيات السياسية

يُعد مفهوم بنية النظام السياسي من المفاهيم الجوهرية في علم السياسة المقارنة، إذ يشير إلى الإطار الكلي الذي تنظم داخله السلطة والعلاقات المؤسسية، بما يشمل شكل الدولة، نمط توزيع السلطات، القواعد الدستورية، المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والتفاعلات بين الحاكم والمحكوم. وقد تطور هذا المفهوم تاريخيًا في الفكر السياسي من التركيز على المؤسسات الشكلية (كالدستور والبرلمان) إلى الاهتمام بالوظائف السياسية، والأنساق المؤسسية، والشرعية، والمشاركة (الخولي، 2010، ص 73).

في السياق ذاته، يرى نصر محمد عارف أن "بنية النظام السياسي في العالم العربي تتسم بالطابع الشخصاني، حيث تغيب المؤسسات المستقلة لصالح أنماط الولاء، والمصالح الضيقة، والتراتبية الاجتماعية"، الأمر الذي يؤدي إلى هشاشة في البنية السياسية وغياب فاعلية الدولة في تحقيق الاستقرار المؤسسي (عارف، 2008، ص 81).

من المنظور المقارن، يشير Almond & Powell (1966, p. 34) إلى أن دراسة بنية النظام السياسي يجب أن تستند إلى تحليل الأداء الوظيفي للمؤسسات، مثل التمثيل، صناعة القرار، التنفيذ، والرقابة. وتُفهم البنية من خلال ديناميكيات هذه الوظائف لا فقط من خلال شكلها التنظيمي.

أما إيستون، فقد نظر إلى النظام السياسي باعتباره نسقًا ديناميكيًا مفتوحًا، يتأثر ببيئته الاجتماعية ويعتمد على مدخلات المجتمع (مطالب، دعم) لإنتاج مخرجات سياسية (سياسات، قرارات)، مؤكداً أن قدرة النظام على الاستجابة والتكيف تمثل أساسًا لاستقراره (Easton, 1965, p. 78). ويُعد هذا الإطار النظري أساسيًا لفهم كيف تتأثر بنية النظام السياسي بالتفاعلات المجتمعية.

وفي السياق العربي، يرى عبد العزيز الخياط أن غالبية النظم السياسية في الدول العربية تتسم بطغيان السلطة التنفيذية، وتهميش سلطات الرقابة، وغياب الحوكمة، مما يجعل مؤسسات الدولة هشة وغير قادرة على العمل باستقلالية أو كفاءة (الخياط، 2017، ص 112).

وبالتالي، يُبرز الواقع المؤسسي الضعيف الذي تعاني منه الدول الريعية العربية، خصوصًا عند غياب الرقابة البرلمانية والقضائية.

ثانيًا: الاقتصاد الريعي وعلاقته ببنية الدولة والاستقرار المؤسسي

يُعد الاقتصاد الريعي مدخلًا تحليليًا بالغ الأهمية لفهم طبيعة الدولة في العديد من الدول العربية، خصوصًا تلك التي تعتمد بصورة شبه كلية على العوائد الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط والغاز، مثل ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي. فالنموذج الريعي يقوم على استخراج الريع من الخارج – عادة من الأسواق العالمية– وإعادة توزيعه داخليًا من خلال شبكات من الإعانات والمزايا الاجتماعية، دون وجود قاعدة إنتاجية محلية تُنتج قيمة مضافة حقيقية، وهو ما ينتج عنه غياب العلاقة التبادلية التقليدية بين الدولة والمجتمع، لا سيما علاقة الضرائب مقابل التمثيل السياسي (البلاوي، 1987، ص 49).

وتؤدي هذه الظاهرة إلى إعادة تشكيل مفهوم الشرعية السياسية، إذ يغيب فيها الدور الرقابي للمواطن، بسبب غياب آلية الضرائب كأداة للتمويل والمساءلة. وهذا بدوره يؤدي إلى نشوء "ثقافة ريعية" تتسم بالاتكالية والقبول بالحكم مقابل الحصول على الامتيازات. كما تتراجع الحاجة إلى بناء مؤسسات تمثيلية قوية، لتُستبدل بمنطق الزبائنية السياسية التي توظف الريع في شراء الولاءات وضمان الاستقرار السطحي للنظام السياسي (سلامة، 1994، ص 101).

وهذه الآلية تكشف عن تحالف موضوعي بين بنية الاقتصاد وبنية الحكم، حيث يتحول الريع إلى أداة تعزز منطق السلطة الفردية وتُقصي المجتمع من المشاركة الحقيقية، ما يؤدي إلى فراغ مؤسسي يُفرغ فكرة الدولة الحديثة من مضامينها السياسية والتنظيمية.

إضافة إلى ذلك، فإن توزيع الريع وفق اعتبارات الولاء السياسي أو الجهوي وليس على أساس الكفاءة أو العدالة، يقود إلى تكوين نظام زبائني يكرّس ثقافة التبعية للسلطة، ويحول دون تشكل بيروقراطية مهنية مستقلة. وفي ظل غياب الضرائب، ينهار مبدأ "لا ضرائب بدون تمثيل"، وهو أحد أعمدة العقد الاجتماعي في النظم السياسية الديمقراطية، مما يُقوّض فرص بناء مؤسسات مستقلة ومستقرة (عماد، 2010، ص 90).

والجذير بالذكر، أن الدولة الزبائنية تنتج عن تحلل قواعد الحوكمة الرشيدة، حيث يصبح المواطن متلقياً سلبياً للريع، دون أن يُسهم في إدارة الشأن العام، وهو ما يخلق علاقة غير متوازنة تُطيل عمر الاستبداد وتُجهض مشاريع التحول الديمقراطي.

وفي الحالة الليبية، تُعد التجربة مثالًا صارخًا على هشاشة الدولة الريعية. إذ أدى الاعتماد الكلي على الريع النفطي إلى تركيز السلطة والثروة في يد المركز، وغياب أي محاولة جادة لبناء مؤسسات توزيع فعالة أو نظم رقابية شفافة. وقد تم إدارة الثروة الريعية بمنطق شخصي وقبلي، عزز من هيمنة السلطة التنفيذية، وأضعف استقلالية المؤسسات. وعقب سقوط النظام في عام 2011، سرعان ما انكشفت بنية الدولة الهشة، وظهرت الانقسامات القبلية والمناطقية كقوى رئيسية في المشهد السياسي، مما دلّل على عمق العطب في البنية المؤسسية (العقوري، 2021، ص 45).

فغياب المؤسسات القادرة على امتصاص الصدمات أو تنظيم الخلافات في ليبيا، كشف مدى خطورة الاعتماد المطلق على الريع في ظل غياب المشروع الوطني المؤسسي.

أما في دول الخليج العربي، فعلى الرغم من مظاهر الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن هذا الاستقرار يبقى مشروطًا بديمومة العوائد الريعية. فالشرعية السياسية في أغلب هذه الدول تُبنى على الوفرة الاقتصادية والقدرة على تقديم الرفاه، وليس على أساس التمثيل السياسي أو التداول السلمي للسلطة. ومع أن النظم الحاكمة في الخليج نجحت في بناء بنية تحتية متطورة، فإن غياب المشاركة السياسية يجعل استقرارها عرضة للارتجاج في حال تعرضت لتقلبات في الأسواق العالمية أو تراجع في أسعار النفط (إبراهيم، 2018، ص 68).

إن الاستقرار الخليجي أشبه بـ"استقرار معلق"، يعتمد على تدفق الثروة لا على عمق الشرعية. وهو ما يجعل النظام هشًا أمام أي تغيّرات مفاجئة في السياقين الداخلي أو الإقليمي.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن غياب المؤسسات المستقلة والتعويل المفرط على القرار السياسي الفردي، يكرّس بنية حكم فوقية لا تحتمل التعدد أو النقد، مما يؤدي إلى تجميد الحياة السياسية وتكلس البنية الاجتماعية. إذ أن الوفرة الاقتصادية لا تُعوّض غياب التمثيل السياسي، ولا تُنتج دينامية سياسية قادرة على الاستجابة للتحولات والمتغيرات (ماضي، 2020، ص 123).

وعليه، فالاستقرار الحقيقي لا ينبع من الريع، بل من مؤسسات شرعية وممثلة. وأي نظام لا يؤسس لهذا النوع من البنى المؤسسية يجد نفسه في مواجهة فراغ سلطوي عند أول اختبار هيكلي.

المحور الثاني: النظم السياسية في الدول الريعية المختارة

تُعدُّ الدول الريعية من أبرز النماذج السياسية في العالم العربي، حيث تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية كمصدر أساسي للدخل القومي. هذا الاعتماد يُشكّل بنية سياسية واقتصادية فريدة تؤثر على طبيعة الحكم، الاستقرار المؤسسي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. في هذا السياق، تُبرز دول الخليج العربية وليبيا كنماذج رئيسية للدراسة، حيث تتباين نظمها السياسية رغم التشابه في الاعتماد على الريع النفطي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النظم السياسية في هذه الدول، مع التركيز على كيفية تأثير الريع على هيكلية الحكم، المشاركة السياسية، والاستقرار المؤسسي.

أولاً: النظم السياسية في دول الخليج العربية

تُعد النظم السياسية في دول الخليج العربية نموذجًا فريدًا ضمن السياقات السياسية للدول الريعية، حيث تتداخل فيها البنى التقليدية مع مؤشرات الدولة الحديثة دون أن تندمج فيها كليًا. فهذه الأنظمة تتسم بسيطرة مطلقة للعائلات الحاكمة، التي تمارس الحكم من خلال نظام ملكي أو أميري وراثي، مستند إلى شرعية تاريخية وقبلية، وأحيانًا دينية، تمنحها القدرة على ترسيخ سلطتها عبر عقود من الزمن. ورغم إدراج بعض المظاهر المؤسسية الحديثة، كالمجالس الاستشارية أو البرلمانات الشكلية، فإن هذه المؤسسات لا تمتلك صلاحيات فعلية في التأثير على القرار السيادي، الذي يظل حكرًا على الدائرة الضيقة للنخبة الحاكمة (الخباز، 2020، ص. 112).

وتعتمد هذه الأنظمة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تشكل العمود الفقري لعقودها الاجتماعية، حيث تُستخدم العوائد الريعية في بناء نمط من التفاعل السياسي يعرف بـ"عقد الرعاية"، والذي بموجبه تمنح الدولة رعاياها امتيازات اقتصادية وخدمات اجتماعية سخية مقابل الولاء السياسي والابتعاد عن المطالبة بالمشاركة الديمقراطية أو الإصلاحات البنيوية. إن هذا النمط من التبادل غير التعاقدي الرسمي يُمَكِّن الأنظمة من تعزيز الشرعية والاستقرار، ولكنه في الوقت ذاته يعمق التبعية الاقتصادية للمواطن ويحدّ من

فاعلية المجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث يتم تفريغ المجال العام من أي معارضة تنظيمية حقيقية (الهولي، 2019، ص. 78).

وقد ساعدت الوفرة المالية الناتجة عن تصدير النفط على خلق مظاهر استقرار سياسي وأمني ملحوظة، مكنّت هذه الدول من تجنب الكثير من القلاقل التي اجتاحت المنطقة بعد 2011. إلا أن هذا الاستقرار النسبي يبقى هشًّا وعرضة للتهديد في حال حدوث تغيرات مفاجئة في أسعار النفط أو ضغوطات سياسية خارجية، نظرًا لاعتماد البنية السياسية على متغير خارجي لا يمكن التنبؤ به أو السيطرة عليه. فكلما ارتفعت الأسعار الريعية، زادت قدرة الدولة على شراء الولاء، والعكس صحيح، مما يفضي إلى علاقة مشروطة بين الاستقرار والدخل النفطي (الزعبي، 2022، ص. 165).

وعلى الرغم من تماسك البنية السياسية للدولة الريعية الخليجية في الظاهر، فإن هناك تآكلًا تدريجيًا في الحيز السياسي الفعّال، إذ تتراجع المشاركة الشعبية، وتُقصى القوى الاجتماعية من دوائر صنع القرار، وهو ما يفضي إلى ما يمكن وصفه بـ"الاستقرار السلطوي"، أي بقاء النظام السياسي في حالة توازن شكلي قائم على أدوات السيطرة، لا على قواعد المشاركة والتداول الديمقراطي.

وعليه فإن هذه القراءة الموسعة تكشف عن مدى تعقيد النظم السياسية في دول الخليج، إذ إنها تبدو مستقرة بفعل الوفرة الريعية وسياسات الإقصاء والاحتواء، إلا أن هذا الاستقرار هش بطبيعته، كونه يستند إلى موارد غير دائمة ولا يرتكز على مؤسسات تشريعية فاعلة أو مشاركة سياسية حقيقية.

ثانياً : النظام السياسي في ليبيا

1- البنية السياسية

تشكل التجربة الليبية حالة استثنائية ضمن النماذج الريعية في العالم العربي، حيث جمعت بين الطابع الجمهوري شكليًا والطابع السلطوي فعليًا، وذلك من خلال النظام السياسي الذي أرساه معمر القذافي منذ انقلابه في عام 1969 وحتى سقوطه في عام 2011. فقد ابتدع القذافي ما أسماه بـ"الجماهيرية"، وهو نظام يُفترض أنه يُمثل حكم الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، كبديل للبرلمان التقليدي والأحزاب السياسية. إلا أن هذا الإطار المؤسسي لم يكن أكثر من واجهة رمزية لإضفاء طابع ديمقراطي زائف على نظام تمحور فعليًا حول شخص القذافي، الذي احتكر القرار السياسي، ومارس سلطته المطلقة عبر شبكة من الأجهزة الأمنية والبيروقراطية التابعة له مباشرة.

لقد تميزت البنية السياسية الليبية بغياب المؤسسات السيادية المستقلة، وبتفكيك منظم للهياكل الإدارية التقليدية التي تُميز الدولة الحديثة، إذ تعمّد القذافي إضعاف الجيش النظامي واستبداله بالكتائب الأمنية، كما عمل على تفكيك الوزارات وتحويلها إلى لجان شعبية لا تمتلك صلاحيات فعلية. هذا النمط من الحكم أفضى إلى غياب الفصل بين السلطات، وإلى تآكل البنية الإدارية للدولة، وهو ما انعكس لاحقًا في هشاشة مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام.

2- المشاركة السياسية

رغم الخطاب الثوري الذي روّج له النظام الجماهيري حول "سلطة الشعب"، إلا أن الواقع السياسي كان يتسم بالانغلاق الكامل على أي مشاركة حقيقية. فالأحزاب السياسية حُظرت منذ وقت مبكر، وتم تجريم العمل الحزبي بموجب قوانين صارمة، في حين خضعت المؤتمرات الشعبية لرقابة مشددة، وتحوّلت إلى أدوات لتكريس الولاء للنظام لا للتعبير عن الإرادة الشعبية. لم تكن هناك انتخابات حرة أو آليات ديمقراطية لتداول السلطة، بل تم قمع كافة أشكال المعارضة السياسية والفكرية، بما في ذلك الصحف المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، التي وُوجهت بحملات تضييق واعتقالات واسعة.

لقد كانت المشاركة السياسية في ليبيا شكلية، وتُدار وفق قاعدة "من مع القائد فهو شريك في الوطن، ومن يختلف معه فهو خائن". هذا الإقصاء المنهجي ساهم في تهميش النخب الفكرية والسياسية، وأفقد المجتمع آليات التنظيم الذاتي، مما جعله عرضة للفوضى والانقسام في لحظة غياب المركز السلطوي، كما حدث بعد 2011.

3- الاستقرار المؤسسي

اعتمد النظام الليبي في استقراره السياسي على سياسات الترضية القائمة على توزيع العوائد النفطية على القبائل والمناطق المختلفة، فيما يشبه التحالف غير المعلن بين المركز السياسي والفواعل المحلية، خاصة في ظل غياب مؤسسات قوية للدولة. فقد شكّل النفط المصدر الرئيسي للشرعية، واستخدم كوسيلة لضبط التوازنات الداخلية بين مختلف القوى القبلية والاجتماعية، وهو ما مكّن النظام من تأجيل الانفجار السياسي لفترة طويلة.

غير أن هذا النوع من الاستقرار كان هشًا بطبيعته، لأنه لم ينبنِ على قواعد مؤسسية أو على عقد اجتماعي حقيقي، بل على الزبونية السياسية وتكريس الانقسامات القبلية. ومع اندلاع الثورة في 2011، انهارت هذه المعادلة بسرعة، لتُظهر حجم الهشاشة التي كانت تتوارى خلف الخطاب الرسمي، ولتفتح الباب أمام صراعات مسلحة وانقسامات سياسية لا تزال مستمرة إلى اليوم. فقد أدى غياب المؤسسات إلى فراغ سياسي استغله الفاعلون المحليون والإقليميون، مما جعل من ليبيا ساحة مفتوحة للصراع على السلطة.

4- تحديات بناء مؤسسات الدولة في ليبيا ما بعد 2011

بعد سقوط النظام السابق في عام 2011، واجهت ليبيا تحديات جسيمة في بناء مؤسسات دولة حديثة وقادرة على احتكار الشرعية والسيادة. فقد أدت عقود من الحكم الفردي إلى تآكل البنية المؤسسية للدولة، مما جعل من مرحلة ما بعد الثورة بيئة خصبة لتنازع السلطات وتعدد مصادر الشرعية، سواء على المستوى السياسي أو الأمني. وفي ظل غياب دستور دائم ومؤسسات قضائية وتشريعية فعالة، سادت حالة من الفراغ الدستوري والسياسي، أضعفت قدرة الدولة على بسط نفوذها، وأتاحت المجال أمام الجماعات المسلحة والقوى الجهوية والقبلية لتشكيل مراكز نفوذ موازية (العقيلي، 2021، ص. 94).

لقد أظهرت التجربة الليبية أن عملية بناء المؤسسات لا تقتصر على إنشاء الهياكل الشكلية، بل تتطلب توافقًا سياسيًا ومجتمعيًا حول قواعد اللعبة السياسية، وهو ما فشلت فيه النخب الليبية المتنازعة على السلطة. فالانقسامات الأيديولوجية والجهوية، إلى جانب التدخلات الخارجية، شكلت عوائق كبرى أمام مسار بناء مؤسسات شرعية وموحدة، وهو ما انعكس على تكرار الأزمات السياسية وفشل محاولات إجراء انتخابات وطنية (البرغثي، 2023، ص. 132).

إلى جانب ذلك، فإن اعتماد الاقتصاد الليبي على الموارد النفطية، وتوزيعها عبر شبكات ريعية تفتقر للشفافية، أسهم في ترسيخ أنماط الزبونية والمحسوبية، ما جعل من الإصلاح المؤسسي رهينة مصالح فئوية وقوى الأمر الواقع. كما أضعفت عسكرة المشهد السياسي وانقسام المؤسسة العسكرية قدرة السلطة المركزية على إدارة الدولة وفق منظومة قانونية ومؤسسية فعالة (المقريف، 2022، ص. 211).

فالتجربة الليبية توضح كيف أن غياب الأسس التعاقدية لبناء الدولة، وتغليب منطق الغلبة والسلاح على التوافق الوطني، يفرغ المؤسسات من مضمونها ويؤدي إلى إنتاج دولة هشة غير قادرة على الاستجابة لتحديات الأمن والتنمية. ولذلك فإن بناء مؤسسات الدولة في ليبيا ليس مجرد مسألة فنية أو إدارية، بل هو رهان سياسي وأخلاقي يتطلب معالجة جذور الانقسام، وصياغة مشروع وطني جامع يتجاوز منطق الغنيمة والهيمنة.

وخلاصة القول أن التجربة الليبية تكشف عن خطورة تغييب المؤسسات وتسييس الريع في ترسيخ حكم فردي، حيث يؤدي هذا النموذج إلى تآكل الدولة من الداخل، ويجعل من سقوط النظام لحظة انفجار لا تجد فيها الدولة أي بنى تنظيمية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.

المحور الثالث: البنية السياسية والاستقرار المؤسسي في الدول الريعية – دراسة مقارنة بين دول الخليج وليبيا

تُعدُّ البنية السياسية أحد العوامل الجوهرية التي تحدد طبيعة الأداء المؤسسي للدول، لا سيما في الدول الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية أو الموارد الطبيعية في تمويل ميزانياتها. وفي هذا السياق، تبرز دول الخليج العربية وليبيا كنماذج واضحة لتجليات هذا النمط من الاقتصاد السياسي، حيث تتداخل الاعتبارات الريعية مع أنماط الحكم، مما يؤثر مباشرة في درجة الاستقرار المؤسسي وفعالية مؤسسات الدولة.

وتثير هذه العلاقة بين الريع والبنية السياسية تساؤلات عديدة حول مدى قدرة النظم السياسية في هذه الدول على إنتاج مؤسسات مستقرة ومستقلة وفعّالة، في ظل غياب الضرائب وضعف المشاركة السياسية، وما إذا كان الريع يعزز الاستقرار أم يعمّق الهشاشة البنيوية. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن بين دول الخليج العربية وليبيا، لرصد أوجه التشابه والاختلاف في تأثير البنية السياسية على الاستقرار المؤسسي في السياق الريعي.

أولًا: السمات البنيوية للنظام السياسي في دول الخليج العربية

تتميّز الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي بتركيبة بنيوية فريدة تجمع بين الموروث الاجتماعي والديني من جهة، والطبيعة الريعية للاقتصاد من جهة أخرى، ما أسهم في صياغة نموذج سياسي يتسم بالثبات الظاهري والتأقلم التدريجي دون تحولات جذرية.

1. الطابع الريعي للاقتصاد وتأثيره في البناء السياسي

ترتكز الأنظمة الخليجية على اقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه كلية على العائدات النفطية، الأمر الذي منح الدولة سلطة شبه مطلقة في إدارة الموارد وتوزيعها. هذه السيطرة خلقت علاقة ولاء غير تعاقدية بين الحاكم والمواطن، إذ تغيب مفاهيم مثل المحاسبة أو التمثيل السياسي، وتحل محلها امتيازات اقتصادية مقابل الطاعة والولاء (صقر، 2014، ص. 28).

وينعكس هذا الواقع في تبلور نموذج "الدولة المُعيلة"، حيث تُغيب الدولة أي حوافز للمشاركة السياسية، وتستعيض عنها بمنظومة رعاية اجتماعية واسعة تُنتج مواطنًا مستهلكًا أكثر منه فاعلًا سياسيًا.

2. الشرعية التقليدية والوراثة السياسية

يرتكز النظام السياسي في دول الخليج على شرعية مستمدة من مفاهيم تقليدية، تتصل بالقبيلة والدين والأسرة الحاكمة، حيث يُعتبر الانتماء إلى العائلة المالكة كافيًا لإضفاء المشروعية السياسية. يُعزز ذلك غياب آليات ديمقراطية حديثة كالتصويت العام أو التعددية الحزبية (المسفر، 2016، ص. 112).، فهذا النمط يعزز الاستقرار من ناحية، لكنه يُحجّم إمكانيات التطوير السياسي من ناحية أخرى، حيث يبقى تداول السلطة محصورًا في النُخب الوراثية، ما يُنتج فجوة دائمة بين الحاكم والمحكوم.

3. مركزية القرار السياسي وضعف المؤسسية

يُلاحظ تركّز عملية صناعة القرار في يد القيادة العليا أو الحلقة الضيقة المحيطة بها، مما يؤدي إلى تهميش المؤسسات الرسمية، سواء كانت برلمانية أو وزارية. وغالبًا ما تفتقر هذه المؤسسات إلى القدرة على المبادرة أو الرقابة، وتتحول إلى أدوات تنفيذ لا أكثر (المنيّان، 2015، ص. 91).

إن هذه المركزية تفرز بنية سياسية جامدة، تُعيق التداول السلمي للسلطة وتضعف من آليات التوازن والمساءلة، مما يجعل النظام هشًا أمام أي صدمة داخلية أو خارجية غير متوقعة.

4. التحالف بين السلطة السياسية والدينية

تقوم النظم الخليجية على تحالف عضوي بين الدولة والمؤسسة الدينية، إذ تضفي هذه الأخيرة مشروعية دينية على النظام السياسي، من خلال فتاوى تُحرّم الخروج على الحاكم أو نقده، وهو ما يضفي نوعًا من القداسة على السلطة السياسية (النفيسي، 1999، ص. 75)، هذا الإطار، تتحول المؤسسة الدينية إلى أداة ضبط اجتماعي، تُسهم في إعادة إنتاج الوضع القائم، مما يُضعف من دورها التنويري ويحدّ من مساهمتها في دعم قيم الحرية أو العدالة السياسية.

5. الطابع الأبوي للسلطة

تُمارَس السلطة في الخليج وفقًا لنموذج أبوي يُجسد الحاكم بوصفه "رب الأسرة الوطنية"، وهو ما يُعزز التبعية السياسية والثقافية، ويُضعف من ثقافة المواطنة النشطة. فالعلاقة بين الدولة والمواطن ليست علاقة تعاقدية بقدر ما هي علاقة رعاية (الشليمي، 2013، ص. 38)، والطابع الأبوي قد يبدو عامل استقرار في المجتمعات التقليدية، لكنه يُضعف من تشكل ثقافة سياسية مدنية، ويُكرّس الولاءات الشخصية على حساب القيم المؤسسية والحقوقية.

6. ضعف التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية

تفتقر معظم الدول الخليجية إلى آليات فعالة للتمثيل السياسي، إذ تسيطر النخب الحاكمة على أدوات المشاركة وتُقيّد مخرجاتها عبر قوانين انتخابية مشددة أو صلاحيات محدودة للبرلمانات القائمة، ما يجعل المشاركة شكلية في معظم الأحوال (التركي، 2017، ص. 60).

إن غياب التمثيل الشعبي الحقيقي يُعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويجعل شرعية النظام عرضة للتآكل في حال تراجعت فعالية العقد الريعي، كما أنه يُضعف من إمكانيات الإصلاح من الداخل.

7. التحديث المحافظ وتجنب الصراع

تنتهج الأنظمة الخليجية استراتيجية "التحديث المحافظ"، حيث يتم تحديث القطاعات الخدمية والتعليمية والتكنولوجية، مع الإبقاء على البنية السياسية والاجتماعية التقليدية، وذلك لتفادي نشوء قوى اجتماعية قد تهدد الوضع القائم (النجار، 2010، ص. 104)، ويُسهم هذا النمط في تعزيز الاستقرار على المدى القصير، لكنه يُنتج مفارقة خطيرة: مجتمعات حديثة اقتصاديًا وتقنيًا، لكنها مغلقة سياسيًا، ما يجعل النظام معرضًا لتناقضات بنيوية على المدى الطويل.

ثانيًا: التحديات البنيوية التي تواجه الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية

رغم ما تُظهره الأنظمة السياسية الخليجية من استقرار نسبي، فإنها تواجه مجموعة من التحديات البنيوية العميقة التي تهدد استدامة هذا الاستقرار على المدى المتوسط والطويل، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

1. هشاشة العقد الاجتماعي في ظل الدولة الريعية

تقوم العلاقة بين الدولة والمواطن في الخليج على "عقد ريعي" غير مكتوب، يُقدَّم فيه الولاء مقابل الامتيازات، لا الحقوق السياسية. غير أن هذا العقد بات مهددًا في ظل تقلبات أسعار النفط، وتنامي المطالب المجتمعية بتحقيق العدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة (النجار، 2010، ص. 111).

وعليه، فإن تآكل القدرة المالية للدولة بسبب تذبذب العائدات النفطية قد يُضعف من مشروعيتها، ما يستدعي إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس التمثيل والمشاركة لا الرعاية فقط.

2. التحول الديموغرافي وتحديات الشباب

تُعد فئة الشباب في دول الخليج الأكثر عددًا والأعلى من حيث مستويات التعليم والانفتاح على العالم الرقمي. ومع ذلك، تواجه هذه الفئة بطالة متزايدة، وتُقصى من المشاركة السياسية، مما يخلق فجوة بين الطموحات الفردية والقيود المؤسسية (المنيّان، 2015، ص. 98).

هذه الفجوة الديموغرافية تمثل تهديدًا مستقبليًا، خاصة إذا لم تُقابل بسياسات إدماج سياسي واقتصادي تتيح للشباب أدوارًا فاعلة في صنع القرار.

3. الضغوط الخارجية ومآزق التحالفات الدولية

تعتمد دول الخليج على علاقات تحالف وثيقة مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، لضمان أمنها واستقرارها. لكن هذه العلاقة أصبحت محل تساؤل بعد تحولات السياسة الأمريكية وتزايد النزعة الانعزالية في الغرب، مما يضع الخليج أمام تحدي تنويع الشراكات الأمنية والسياسية (النفيسي، 1999، ص. 82).

تحليل: هشاشة التحالفات الخارجية تدفع نحو ضرورة بناء منظومة أمن إقليمي مستقلة، وتطوير سياسات خارجية تستند إلى تنويع المصالح وليس الارتهان لقوة واحدة.

4. صعود وسائل التواصل الاجتماعي وتآكل الضبط الإعلامي

شهد الفضاء الإعلامي الخليجي تحولًا نوعيًا مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي تجاوزت الإعلام الرسمي وأصبحت منصة رئيسة للتعبير السياسي والنقاش العام. هذا التطور حدَّ من قدرة الدولة على احتكار السردية السياسية (التركي، 2017، ص. 66)، وبذلك فلم تعد أدوات الضبط التقليدية فعالة، ما يفرض على الدولة تطوير منظومة تواصل أكثر شفافية وتفاعلية بدلًا من القمع والمراقبة، وذلك لإعادة بناء الثقة بين الحاكم والمواطن.

5. التوتر بين التحديث الاقتصادي والمحافظة السياسية

تسعى دول الخليج إلى تنويع اقتصاداتها عبر رؤى تنموية كبرى (مثل رؤية السعودية 2030)، لكن هذه المشاريع تصطدم بثبات البنية السياسية التقليدية التي لا تسمح بتوسع الحريات أو المشاركة السياسية (صقر، 2014، ص. 45)، وهذا التناقض بين التحديث الاقتصادي والثبات السياسي قد يؤدي إلى اختلال في التوازن الداخلي، إذ لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية المستدامة عن الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

6. ضعف الحوكمة ومؤسسات الرقابة

تعاني دول الخليج من محدودية فاعلية مؤسسات الرقابة والمساءلة، سواء كانت قضائية أو تشريعية أو مالية، ما يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، ويُقوّض ثقة المواطن في الدولة (الشليمي، 2013، ص. 44)، وعليه فإصلاح منظومة الحوكمة وتفعيل الرقابة المستقلة بات ضرورة بنيوية لا خيارًا سياسيًا، لضمان عدالة توزيع الموارد وتقوية شرعية النظام.

ثالثا: التحولات السياسية في ليبيا بعد عام 2011

مثّلت ليبيا بعد 2011 حالة نموذجية في التغيرات السياسية غير المستقرة، حيث انتقلت من نظام استبدادي ريعي تمحور حول سلطة الفرد الواحد، إلى مرحلة انتقالية اتسمت بالفوضى وتعدد مراكز القرار. فقد أدى انهيار نظام العقيد معمر القذافي، الذي استند إلى هيمنة مطلقة على مؤسسات الدولة وتهميش كل أشكال التنظيم المؤسسي، إلى فراغ في السلطة الرسمية، نتج عنه تشرذم سياسي ومؤسسي واسع.

هذا الانهيار لم يكن مجرد نتيجة مباشرة للثورة، بل ثمرة تراكمية لنمط حكم قائم على إضعاف فكرة الدولة نفسها، وتكريس بنى تقليدية بديلة عن المؤسسات الرسمية. وقد أشار محمود جبريل إلى أن غياب التفاهم الوطني حول شكل الدولة ونظامها السياسي بعد 2011، ساهم بشكل مباشر في تعطيل عملية التحول السياسي السلمي، وفتح المجال لصراعات متجددة على السلطة والشرعية (جبريل، 2016، ص 57).

ويُعزى جزء كبير من هذا التعثر إلى إرث النظام الجماهيري الذي قام على نفي المنطق المؤسسي، حيث اعتمد على ما يُعرف بـ"اللجان الشعبية"، كآلية بديلة للمؤسسات القانونية المتعارف عليها. ويرى فرج نجم أن هذا النهج أسهم في إضعاف الثقافة المؤسسية في الوعي العام، مما أدى لاحقًا إلى تعقيد مهمة بناء مؤسسات حديثة بعد سقوط النظام (نجم، 2014، ص 103).

لقد أنتج هذا السياق السياسي ما يُمكن وصفه بـ"الفراغ السيادي"، حيث أصبحت السلطة موزعة بين كيانات متعددة، من بينها حكومات متوازية، ومجالس تشريعية متنازعة، وميليشيات مسلحة باتت تمارس أدوارًا سيادية خارج إطار الدولة، مما قوض استقرار الأجهزة التنفيذية والقضائية والتشريعية (الزنتاني، 2021، ص 81).

وما زاد من تعقيد هذا المشهد هو النمط الريعي للاقتصاد الليبي، القائم بشكل شبه كامل على صادرات النفط والغاز، دون بنى مؤسسية راسخة تشرف على إدارة هذه الموارد. فقد بيّنت لجنة خبراء الأمم المتحدة أن غياب الرقابة المؤسسية، وتعدد الجهات المسيطرة على الريع، جعلا من عائدات النفط أداة لتمويل النزاعات بدلًا من أن تكون وسيلة لتعزيز السلم الاجتماعي (UN Experts Report, 2020, p. 32).

وعليه، فإن التحدي الرئيسي في الدول الريعية، مثل ليبيا، لا يتمثل في امتلاك الموارد، بل في طريقة إدارتها ضمن منظومة سياسية غير مستقرة، حيث يُستخدم الريع كوسيلة لضمان الولاءات، بدلًا من توظيفه في بناء دولة المواطنة والمؤسسات.

وعلى الرغم من تشابه بعض الأنظمة الخليجية مع ليبيا في اعتمادها على الاقتصاد الريعي، إلا أنها نجحت – نسبيًا – في الحفاظ على استقرار مؤسساتي بفضل قدرتها على دمج بعض عناصر البيروقراطية الحديثة، وتعزيز الكفاءة الإدارية، في ظل مركزية سياسية صارمة. إلا أن هذا الاستقرار يبقى هشًا في جوهره، نظرًا لغياب المشاركة السياسية الحقيقية، والاعتماد المفرط على الوفرة المالية لاحتواء التوترات الاجتماعية (المطيري، 2019، ص 214).

في المقابل، فشلت الحالة الليبية في وضع استراتيجية لإعادة بناء النظام السياسي على أسس تشاركية ومؤسسية، ما جعل مؤسسات الدولة عرضة للانهيار أمام الأزمات المتكررة. فقد ظلّ منطق الحكم مؤقتًا، يقوم على تحالفات جهوية وقبلية متقلبة، دون رؤية وطنية شاملة لإعادة تشكيل الدولة.

إن معالجة أزمة الدولة في ليبيا، وفي الدول الريعية عمومًا، يتطلب تحوّلًا جذريًا في بنية النظام السياسي، يبدأ ببناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الشفافية والمساءلة، وإرساء مؤسسات فعالة ومستقلة، تعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من التمثيل والمشاركة. ولا يمكن لهذا التحول أن يتحقق إلا بفك الارتباط البنيوي بين الدولة والريع، وتأسيس اقتصاد إنتاجي يُقلص من التبعية المطلقة لعوائد النفط.

إن بقاء الدولة في إطار هش ومتقلب، رهين بالفوائض المالية وحدها، يكرّس أزمة الشرعية، ويعطل بناء دولة حديثة مستدامة. فالاستقرار الحقيقي لا يُبنى على الوفرة، بل على مؤسسات قوية، ونظام سياسي يضمن المشاركة، وعقد اجتماعي يرسخ الثقة بين المواطن والدولة.

رابعا: مقارنة النمط السياسي في دول الخليج والنموذج الليبي

تُعتبر المقارنة بين النظام السياسي في دول الخليج العربي والنظام الليبي بعد عام 2011 من المواضيع الحيوية لفهم كيفية تفاعل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي. على الرغم من أن هناك اختلافات واضحة بين هياكل السلطة في كل من دول الخليج وليبيا، إلا أن هناك بعض السمات المشتركة التي تفرض نفسها على الساحة السياسية في كلا النموذجين. لذا، سيتم تحليل الفروق الجوهرية بين النظامين من خلال فحص عدة جوانب رئيسية، مع إبراز التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية في كلا النظامين.

1. الحكم الوراثي والشرعية التقليدية

يمثل الحكم الوراثي أحد الأعمدة الرئيسية للنظام السياسي في دول الخليج، حيث تنتقل السلطة داخل الأسر الحاكمة بناءً على شرعية تاريخية ودينية متجذرة، ما يجعل السلطة الحاكمة تحتفظ بقدرة كبيرة على إضفاء المشروعية على وجودها. تعتمد دول مثل السعودية والكويت والإمارات على هذه الشرعية التقليدية التي تضمن الاستقرار الداخلي وتقلل من فرص الصراع السياسي الداخلي. في المقابل، كان النظام الليبي حتى عام 2011 يعتمد على حكم فردي معزز بالقوة العسكرية دون وجود شرعية وراثية، بل كانت الشرعية مستمدة من "الثورة" وقوة النظام القمعي، مما خلق توازنًا هشًّا بين الطبقات المختلفة. بعد سقوط القذافي، واجهت ليبيا تحديات كبيرة في بناء شرعية جديدة من خلال الانتخابات والفصائل السياسية المتنافسة.

يظهر الفرق الأوضح بين النموذجين في أن دول الخليج استطاعت الحفاظ على استقرار سياسي مستمر بفضل الشرعية الوراثية، بينما عانت ليبيا من صراع طويل حول تأسيس شرعية جديدة بعد سقوط النظام القمعي، ما أدى إلى تدهور استقرارها السياسي.

2. الطابع الريعي للاقتصاد وآثاره على النظام السياسي

في دول الخليج، يعتمد النظام الاقتصادي بشكل أساسي على النفط والغاز، مما يجعل هذه الدول "دولًا ريعية" توفر للمواطنين رفاهية اجتماعية عبر تخصيص العوائد النفطية في شكل رواتب ودعومات مباشرة. هذه الميزة الاقتصادية أسهمت في تقليص الحاجة إلى التمكين السياسي من خلال فرض ضغوط شعبية على الحكومات. في المقابل، على الرغم من أن ليبيا كانت أيضًا دولة ريعية حتى عام 2011، فإن اقتصاداتها كانت تتسم بغياب التنوع الاقتصادي ووجود فساد واسع النطاق، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية. كما أن تركز الموارد في يد النخبة الحاكمة ساهم في تقويض السلطة السياسية وعدم قدرة الدولة على توفير احتياجات شعبها.

وهذه الفروق الاقتصادية تكشف كيف أن دول الخليج استطاعت استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تقديم امتيازات للمواطنين، في حين أن ليبيا لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من مواردها بسبب قلة الشفافية وسوء إدارة الثروات الطبيعية.

3. المركزية السياسية في الخليج وضعف المؤسسية في ليبيا

تتميز الأنظمة السياسية في دول الخليج بالتركيز الشديد للسلطة في يد الأسرة الحاكمة، حيث تكون عملية اتخاذ القرارات السياسية الكبرى محصورة في دائرة ضيقة. على الرغم من وجود بعض المؤسسات الحكومية مثل البرلمان في الكويت، فإن قدرتها على التأثير على صنع القرار تظل محدودة جدًا. في المقابل، شهدت ليبيا بعد 2011 انقسامات سياسية حادة بين مختلف الفصائل، الأمر الذي أضعف من دور المؤسسات الحكومية. ضعف المؤسسية في ليبيا نتج عن الصراع على السلطة بين الميليشيات المختلفة، ما أدى إلى شلل المؤسسات التنفيذية والتشريعية.

إن المركزية الشديدة في دول الخليج توفر استقرارًا ظاهرًا وتقلل من الصراع على السلطة، وهو أمر لم تتمكن ليبيا من تحقيقه بعد 2011، حيث أدى تعدد الفاعلين السياسيين إلى فوضى عارمة أضعفت سلطة الدولة.

4. التحالف بين السلطة السياسية والدينية

في دول الخليج، يشكل التحالف بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية جزءًا أساسيًا من بنية النظام السياسي، حيث تساهم المؤسسة الدينية في تقديم شرعية دينية للحاكم من خلال تأييد القيم التقليدية وربط الحاكم بمقدسات الدين. في السعودية، على سبيل المثال، يُعتبر التحالف بين الأسرة الحاكمة وعلماء الدين حجر الزاوية لاستقرار النظام السياسي. في ليبيا، على الرغم من وجود أبعاد دينية في الهوية الوطنية، إلا أن الصراع بين القوى الإسلامية والعلمانية بعد 2011 أدى إلى تقسيم المجتمع بشكل حاد حول دور الدين في السياسة. تباينت آراء الفصائل حول كيفية دمج الشريعة في النظام السياسي، ما جعل من الصعب بناء اتفاق شامل حول هذا الموضوع.

هذا التباين يشير بين النموذجين إلى أن دول الخليج نجحت في استدامة تحالف طويل الأمد بين السياسة والدين، مما ساعد على حفظ استقرار الأنظمة، في حين أن ليبيا تعاني من صراع بين القوى السياسية المختلفة حول دور الدين في السياسة، ما أدى إلى مزيد من الانقسام السياسي.

5. المشاركة السياسية والتمثيل الشعبي

في حين أن دول الخليج تتمتع بمؤسسات برلمانية إلى حد ما، مثل البرلمان الكويتي، إلا أن السلطة السياسية لا تزال مركزة في يد الأسرة الحاكمة، مع تحكم كبير في نتائج الانتخابات وتوجيه النشاط السياسي داخل المؤسسات. وفي ليبيا، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة لبناء ديمقراطية حقيقية بعد 2011، إلا أن الانتخابات أُجريت في سياقات غير مستقرة، مع وجود تهديدات أمنية وتعدد الحكومات المتنافسة. هذه الظروف أدت إلى ضعف المشاركة الشعبية الفعالة والتقليص من دور البرلمانات، ويظهر الاختلاف هنا في أن دول الخليج تتمتع بنظام سياسي مُحكَم حيث تكون المشاركة السياسية محدودة ولكن متوازنة ضمن الإطار السياسي القائم، بينما في ليبيا، فشلت الديمقراطية نتيجة للصراعات الداخلية التي أفقدت الشعب الثقة في المؤسسات السياسية.

6. تطور التحديث السياسي في الخليج والنموذج الليبي

تعتمد دول الخليج على "التحديث المحافظ" في بناء اقتصادها ومؤسساتها، حيث يتم تحديث البنية التحتية والتقنية دون تعديل جوهري في النظام السياسي القائم. تظل السلطة السياسية مركزة ولا يوجد تحول سياسي جذري، بل تركز الحكومات على النمو الاقتصادي والتقني. في ليبيا، على الرغم من محاولات التحديث بعد 2011، إلا أن الظروف الأمنية والسياسية أدت إلى تأخير الإصلاحات السياسية، ما جعل البلاد عالقة في دوامة من التحديات الأمنية والاقتصادية.

التحديث المحافظ في دول الخليج أعطى استقرارًا للبنى الاقتصادية والسياسية، بينما التأخير في تحديث ليبيا بعد 2011 يشير إلى أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يمكن أن يعطل جهود التحديث والتطوير الشامل في الدولة.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة هذا الموضوع أن بنية النظام السياسي في الدول الريعية، مثل ليبيا ودول الخليج العربية، تؤثر بشكل عميق في طبيعة الاستقرار المؤسسي وإمكانات ترسيخه. فالاعتماد المفرط على العائدات النفطية دون وجود قاعدة إنتاجية أو مؤسسات تمثيلية حقيقية يؤدي إلى نشوء أنماط من الحكم الزبائني، تتسم بتغييب المشاركة السياسية وضعف المساءلة، مما يجعل الاستقرار هشًا وقابلًا للتفكك عند أول أزمة. وتُعد التجربة الليبية مثالًا واضحًا على فشل الدولة الريعية في الاستمرار دون دعم مؤسسي فعّال، حيث أدى غياب المؤسسات المستقلة إلى انهيار شامل بعد سقوط النظام. أما في دول الخليج، فرغم استمرار الاستقرار السياسي، فإنه يبقى مرهونًا باستمرار تدفق الريع، لا بقوة المؤسسات أو شرعية المشاركة. من

هنا، فإن الانتقال من شرعية الريع إلى شرعية المؤسسات يظل الخيار الأجدى لبناء استقرار حقيقي ومستدام، وعليه، توصل الباحث لجملة من النتائج متمثلة في ما يلي:

1- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين بنية النظام السياسي الريعي وهشاشة الاستقرار المؤسسي، حيث يؤدي منطق التوزيع الريعي إلى تشويه العلاقة بين الدولة والمجتمع وتقويض مبدأ سيادة القانون.

2- بيّنت الدراسة أن الحالة الليبية تمثل نموذجًا متطرفًا لفشل التحول المؤسسي في ظل نظام ريعي، بسبب غياب الرؤية الإصلاحية وتفشي الزبونية وغياب المشروع الوطني الجامع.

3- أظهرت الدراسة أن بعض دول الخليج استطاعت توظيف العائدات النفطية في حفظ الاستقرار النسبي، ولكن دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي أو تعزيز المشاركة الشعبية الفعلية في صنع القرار.

4- كشفت الدراسة أن المؤسسات في الدول الريعية غالبًا ما تكون شكلية، تُستخدم كأدوات للضبط الاجتماعي لا كمصادر للشرعية أو الفعالية، ما يفاقم ضعف الأداء السياسي والإداري.

5- أوضحت نتائج المقارنة أن الإصلاح المؤسسي في الدول الريعية يستلزم إعادة بناء النظام السياسي على أسس تشاركية، وتبني نموذج اقتصادي إنتاجي، وتوسيع قاعدة الشرعية بعيدًا عن الاعتماد على الريع وحده.

التوصيات

1- ضرورة تبني مقاربة شاملة لإصلاح البنية السياسية في الدول الريعية، تبدأ من إعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية، وبناء مؤسسات تتمتع بالاستقلال والفاعلية والقدرة على التفاعل مع المجتمع.

2- تشجيع التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير الصناعات والخدمات، وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية كمصدر وحيد للتمويل والسيطرة.

3- تعزيز المشاركة السياسية من خلال إصلاح القوانين الانتخابية والحزبية، وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمدنية، بما يسمح ببناء عقد اجتماعي جديد يرتكز على المساواة والمواطنة.

4- تطوير منظومة الحوكمة والرقابة والمساءلة، عبر تفعيل دور الهيئات التشريعية والقضائية والإعلامية المستقلة، بما يضمن تحقيق التوازن بين السلطات ويمنع تغول النخب الريعية.

5- إعادة هيكلة السياسات العامة بما يرسخ مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال توجيه الثروة الريعية نحو مشاريع تنموية حقيقية تخدم المصلحة العامة وتعزز من متانة الدولة على المدى البعيد.

المراجع

1- إبراهيم، حسن. (2018). الدولة الريعية في الخليج: دراسة في مصادر الاستقرار والهشاشة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.

2- البرعصي، أحمد. (2022). تحولات المشهد السياسي الليبي بعد 2011. القاهرة: دار رؤية.

3- البلاوي، حازم. (1987). دراسة في الاقتصاد الريعي. مجلة المستقبل العربي، العدد 109.

4- التركي، محمد بن زايد. (2017). نخبة الحكم والتمثيل السياسي في الخليج العربي. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

5- التومي، عادل. (2021). ليبيا من الجماهيرية إلى الدولة المنقسمة: تحليل البنية السياسية. طرابلس: دار الحكمة.

6- جبريل، محمود. (2016). ملاحظات في إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا. طرابلس: مركز الدراسات الوطنية.

7- جبريل، محمود. (2016). مقدمات الدولة الفاشلة في ليبيا. طرابلس: المركز الليبي للبحوث.

8- الخباز، عبد العزيز. (2020). النظام السياسي في الخليج: جدلية التقليد والحداثة. بيروت: مركز دراسات الخليج.

9- الزعبي، سامي. (2022). الاستقرار السياسي في الدول النفطية: تحليل نقدي. عمّان: دار الآن.

10- الزنتاني، عبد الحكيم. (2021). تفكك الدولة في ليبيا: دراسة في فشل بناء المؤسسات. طرابلس: الأكاديمية الليبية.

11- الشليمي، فهد. (2013). السياسة الأبوية في الخليج. الكويت: معهد الدراسات السياسية.

12- الشريف، محمد. (2020). الدولة الريعية والنظام السلطوي في ليبيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13- الصقر، عبد العزيز. (2014). اقتصاديات الخليج والتحول السياسي. جدة: مركز الخليج للأبحاث.

14- عارف، توفيق. (2002). مفهوم الدولة: دراسة في أصول الفكر السياسي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

15-

16- العقوري، عادل. (2021). الاقتصاد السياسي في ليبيا بعد الثورة: الريع والنظام القبلي. طرابلس: الدار الوطنية للكتاب.

17- عماد، محمود. (2010). الضرائب والشرعية السياسية: مدخل سوسيو-اقتصادي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية.

18- عيسى، ناصر. (2014). النظرية السياسية وتحليل النظم. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

19- غالي، بطرس. (1991). الدولة في عالم متغير. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

20- فهد، الهولي. (2019). الدولة الريعية والتغيير السياسي في الخليج العربي. الكويت: دار قرطاس.

21- المسفر، محمد. (2016). الشرعية والسياسة في دول الخليج. الرياض: دار الفاروق للنشر.

22- المسفر، محمد. (2016). بنية الدولة الخليجية بين التقليد والتحديث. بيروت: الدار العربية للعلوم.

23- ماضي، محمد. (2020). التحول الديمقراطي في الدول الريعية: مأزق الثروة والسياسة. عمان: دار جداول للنشر.

24- نجم، فرج. (2014). ما بعد القذافي: التحديات المؤسسية والسياسية في ليبيا الجديدة. بنغازي: دار البيان.

25- النفيسي، عبد الله. (1999). السلطة في الخليج: جدلية الداخل والخارج. بيروت: دار قرطبة.

26- بركات، حليم. (1993). المجتمع العربي المعاصر: بحث في خصائصه العامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

27- أحمد، عبد الغني. (2010). الاقتصاد السياسي للنفط: جدلية الثروة والسلطة في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

28- البلاوي، حازم. (1987). دراسة في الاقتصاد الريعي. مجلة المستقبل العربي، العدد 109، ص 43-57.

29-

30- سلامة، عبد الغفار. (1994). الاقتصاد الريعي والدولة الريعية في الوطن العربي. مجلة السياسة الدولية، العدد 118، ص 93-108.

31- سيف، عبد الإله. (2009). الدولة الريعية في الوطن العربي: مقاربة نظرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

32- شحاتة، يوسف. (2006). الدولة والمجتمع والسلطة: دراسات في النظرية السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية.

33- عماد، محمود. (2010). الضرائب والشرعية السياسية: مدخل سوسيو-اقتصادي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية.

34- عيسى، ناصر. (2014). النظرية السياسية وتحليل النظم. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

35- المنيّان، حسن. (2015). إشكالية الإصلاح السياسي في الخليج العربي. الكويت: مركز دراسات الخليج.

36- النجار، غانم. (2010). التحديث المحافظ في الخليج العربي. الكويت: دار سعاد الصباح.

37- Almond, G., & Powell, G. B. (1966). Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company.

38- Easton, D. (1965). A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley.

39- United Nations Panel of Experts. (2020). Final report on Libya pursuant to Security Council Resolution 1973. New York: United Nations.